**3. المدخـــــــل التنمـــــوي.**

* **تعريف التنمية السياسية**

وضعت تعاريف عدة لمفهوم التنمية السياسية؛ فمنهم من ركز على العلاقات الاجتماعية والروابط السياسية في المجتمع، العلاقات بين الناس والعلاقات بين المؤسسات الحكومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والعلاقات بين هذه وأولئك. ومنهم من ركز على بنية الأجهزة والهياكل السياسية وطبيعتها ومكانتها ودورها في الدولة، ومنهم من اهتم خاصة بقدرات النظام السياسي وفعالية الأداء الحكومي، ومنهم من أولى عنايته لاستقرار النظام السياسي وشرعيته في المجتمع وهكذا ظهرت تعاريف كثيرة يمكن اختصار مضمونها في :

* التنمية السياسية هي نماذج العلاقات بين الناس من خلال المؤسسات الحكومية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
* التنمية السياسية هي زيادة المساواة وقدرة النظام السياسي وتمايز البنى السياسية. فالنظام المتطور سياسيا هو الذي يواجه بنجاح الضرورات الوظيفية لكل نظام سياسي.
* وهي عند بعضهم وضع رموز سياسية متغيرة ورموز لتوطيد الهوية الوطنية، وبنية مركزية قانونية وسياسية، وقنوات لتنظيم الصراع السياسي.
* التنمية السياسية هي قدرة النظام على التعامل مع بيئته الداخلية والخارجية.
* التنمية السياسية هي قدرة النخبة الحاكمة على تحقيق التنمية.
* التنمية السياسية هي عملية بناء الديموقراطية.
* **نظريات التنمية السياسية.**

في حقل التنمية السياسية ظهرت نظريات لم تثبت صحة أي منها بصورة تامة ومقنعة، تعرض بعضها للنقد في وقت ظهورها أو بعده، وتمت مراجعة بعضها أو مناقضته من قبل أصحاب النظريات أنفسهم. من هذه النظريات نذكر: في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي كانت النظريات الأكثر رواجا هي "نظرية التحديث" و"نظرية التنمية الاقتصادية"، و"نظرية الثقافة السياسية"؛ وابتداء من نهاية الثمانينيات خاصة صار الحديث مركزا على "نظريات التحول الديموقراطي" وبناء الديموقراطية بوجه عام، وفي مقدمتها نظرية "الديموقراطية أولا" و"نظرية الاختيار العقلاني". وحدث هذا في ارتباط وثيق مع تطورات الوضع الدولي خاصة في العالم الثالث وفي المعسكر الاشتراكي سابقا.

* **نظرية التحديث.**

الإطار الفكري العام لهذه النظرية يقوم على تقسيم المجتمعات إلى "مجتمعات تقليدية" هي "المجتمعات المتخلفة" و"مجتمعات حديثة" هي البلدان المتطورة، والإيمان بتصور خطي مستقيم وحتمي للتطور التاريخي يسير بالمجتمعات من التقليد إلى الحداثة، وهو المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية القائلة آنذاك بوجود حتمية تاريخية أخرى تنتقل بموجبها المجتمعات الرأسمالية إلى الاشتراكية. إلى جانب هذا السياق النظري العام تتميز نظرية التحديث بسمتين هما العمومية والشمول، لأن التحديث مفهوم شامل يتناول التنمية السياسية في حركية واحدة شاملة للمجتمع بأسره من دون التركيز على المجتمع السياسي وحده. والسمة الأخرى أن نظرية التحديث تركز على العوامل الخارجية من حيث أنها على قول أصحابها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المعنية من التقليد إلى الحداثة، وتحقيق التنمية السياسية نتيجة لذلك. في عرض هذه النظرية شدد أشهر القائلين بها وهو "دافيد أبتر" على التنمية والتحديث، فالتنمية تقتضي أن عملية التصنيع يتبعها وينجم عنها تغير في مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية، بصورة عقلانية متدرجة تنقل المجتمع من التقليد إلى الحداثة عبر مراحل متتالية تختلف فيما بينها من حيث مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية السائدة في كل منها إلى أن تبلغ الطور الأخير، طور الحداثة المتميز بسمات المجتمع الغربي الحديث، يكون فيه بفعل عوامل متعددة على رأسها الحراك الاجتماعي انتماء الأفراد غير معتمد فقط على العلاقة بوسائل الإنتاج، بل تحدده أيضا الإقامة وأساليب الترفيه والتسلية والقيم المادية الاستهلاكية والمعنوية الأخلاقية، وبصفة عامة سلسلة من مصالح مرتبطة بالمراكز الاجتماعية" تؤدي إلى تشكيل "مجموعات مصلحية متخصصة". عندئذ يتجه الوعي الطبقي نحو الزوال ويسود "نظام وظيفي" أو "مهني" تكون فيه النخب مجتمعة ب"مركز وظيفي متخصص" تحدده الكفاءات والتعليم والتربية ونوعية التكوين والقيم المرتبطة بكل هذا، وهي كلها من خصائص الحداثة.

أما **التحديث السياسي** فهو عند أنصار المذهب التنموي "نقل الأدوار المهنية والتقنية والإدارية... والمؤسسات كالمدارس والمستشفيات والشركات مثلا إلى مجتمعات غير صناعية". ومقتضى التحديث في هذه النظرية أنه "تحت تأثير مجتمع صناعي تظهر أدوار اجتماعية في مجتمع غير صناعي". هذه الأدوار أنتجها المجتمع الصناعي واستوردتها المجتمعات السائرة في طريق التحديث. في هذه الأخيرة تقوم الأدوار والمؤسسات المستوردة بدور تجديدي ريادي استراتيجي، وتكمن أهميتها الاستراتيجية في أنها آتية من عالم خارجي متطور ولأن المجتمع غير المتطور بحاجة إليها لتحقيق تنميته في عملية التنمية هناك انتقال تدريجي، وأدوار المجتمع الحديث ومؤسساته تأتي بعد سلسلة من الأطوار أما في عملية التحديث فهناك "حرق المراحل" حيث تصير هذه الأدوار مهيمنة ومتقدمة على تطور قوى الإنتاج وعلى التنمية المادية للمجتمع، ومع ذلك فهي بنظر القائلين بها مفيدة وضرورية لأنها حاملة للتجديد والانتقال إلى الحداثة.

انطلاقا من هذا التصور رأى **دافيد أبتر** في الاستعمار "قوة تحديثية" و"نموذجا صار التحديث بواسطته كونيا. بعد استقلال المستعمرات ودخول العالم الثالث مرحلة التنمية، ليس سرا أن في هذه النظرية دعوة إلى التصنيع وتوسيع التعاون التقني والثقافي وبشكل عام تكثيف الوجود الغربي في هذه البلدان باعتباره ضروريا للمجتمعات "التقليدية" السائرة في طريق التصنيع والنمو الاقتصادي، وكذلك التحديث الاجتماعي والسياسي على ما أعلنه أصحاب النظرية.

* **نظرية التنمية الاقتصادية.**

هذه النظرية تطبيق لمقولات المدرسة السلوكية الشاملة في العلوم الاجتماعية على علم السياسة عامة والعلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية خاصة. من ناحية الأداء يرى القائلون بنظرية التنمية الاقتصادية أن توسيع التصنيع والتحديث وتزايد نطاق التعليم وارتفاع مستوياته وزيادة التمدين ونشاطات الإعلام تزيد النظام فاعلية وشرعية بالنتيجة.

وقد اتفق أصحاب هذه النظرية في أشياء أولها دور الطبقة الوسطى في تحقيق التحول الديموقراطي، واختلفوا في أمور أخرى منها أهمية هذا الدور وقوته ونوع العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية. أقوى المدافعين عن هذه النظرية، وهو "سيمور مارتن ليبست" قال بعلاقة إيجابية طردية ومباشرة بين التنمية الاقتصادية والديموقراطية، مؤكدا أن العامل الاقتصادي، هو سبب استقرار الديموقراطيات الغربية بينما ذهب آخرون، في مقدمتهم "صامويل هنتنغتون" ومن دون إنكار دور الطبقة الوسطى في قيام الديموقراطية، إلى أن التنمية الاقتصادية واحد من العوامل وليس العامل الوحيد في العملية، لكنه سلم بأن الديموقراطية ستكون في نهاية المطاف إذا كانت التنمية الاقتصادية ملخصًا ما رآه من أهمية نسبية للمتغير الاقتصادي وللمتغيرات الأخرى بمسلمة عبارته "التنمية الاقتصادية تجعل الديموقراطية ممكنة والزعامة السياسية تجعلها حقيقية أو فعلية".